# مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب غزة

م.د. محمد عبد الله راضي

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

في هذا البحث، جرت محاولة لفهم الإفرازات التي تركتها الحرب في غزة على التحولات في الشرق الأوسط، التي تؤثر في طبيعة النظام الأمني للمنطقة، إذ تثار تساؤلات أساسية بشأن مستقبل الأمن الإقليمي، فالبحث يهدف إلى التعرف على المتغيرات التي ستتفاعل لتشكيل مستقبل الأمن في المنطقة، لا سيما الحرب في غزة، فضلًا عن التعرف على طبيعة المتغيرات الإقليمية قبل اندلاع الحرب، مما يثير التكهنات بشأن إمكانية تحوّل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة للحرب الباردة، وتناول البحث ذلك من خلال استخدام مناهج عدة، منها المنهج التحليلي والوصفي، وتوصل إلى جملة الاستنتاجات، منها أن الاتفاقات بشأن وقف إطلاق النار ستكون غير مستدامة، وأن التغيرات والبصمة الاجتماعية التي تركتها تلك الحرب في المنطقة ستقود إلى تغيرات تكتونية في المنطقة، وقد تقود إلى تغيرات سياسية ودبلوماسية مهمة في المنطقة، كما إن المخاوف ترتفع حاليًا من تفاقم التوترات العسكرية، وهو ما يهدد استقرار دول المنطقة، ويؤثر في الاستقرار الإقليمي بشكل عام مستقبلًا.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي، الشرق الأوسط، القوى الإقليمية.

In this research, an attempt was made to understand the repercussions of the war in Gaza on the transformations in the Middle East, which, in turn, affect the nature of the region's security future. This situation raises fundamental questions about the future of regional security. Accordingly, the study aims to identify the variables that will interact to shape the future of security in the region, particularly the war in Gaza, while also examining the nature of regional dynamics prior to the outbreak of the conflict. These factors prompt speculation about the potential for the Middle East to become a new stage for Cold War–style rivalries. The research addressed all these issues by using numerous methodologies, namely, the analytical and the descriptive approach and reached a set of conclusions: pacts regarding ceasefire are unsustainable and that changes and social effect of this war will lead to tectonic changes in the region, which may lead to crucial political and diplomatic changes in the region. Further, fears are currently increasing due to military tension exacerbation, which threat the stability of the Region's States, and generally affect regional stability in the future.

Keywords: Regional Security, Middle East, Regional Powers

| الاستلام | الارجاع | القبول |
| --- | --- | --- |
| 2025/1/22 | 2025/2/13 | 2025/2/20 |

## المقدمة

يشهد الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط تطورات معقدة، إذ تتداخل العديد من المتغيرات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، التي تشكل المشهد العام للمنطقة، منذ أحداث طوفان الأقصى في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، فقد كانت القوى الإقليمية والدولية تلعب دورًا محوريًا في تحديد ملامح التوازنات الإقليمية، وجاءت حرب غزة الأخيرة لتمثل نقطة تحول مهمة، إذ إن تأثيراتها تتجاوز حدود قطاع غزة، والأراضي الفلسطينية المحتلة، لتنعكس بشكل أساس على الأمن الإقليمي بأسره.

وفي هذا البحث، جرت محاولة لاستعراض طبيعة الأمن الإقليمي قبل وبعد حرب غزة، مبرزًا القوى الفاعلة، والعلاقات بين هذه القوى، والآثار المترتبة على هذا الصراع من نواح سياسية وأمنية واقتصادية، كما يتناول البحث تأثيرات الحرب على التعاون الإقليمي، والتحديات المستقبلية المحتملة والبارزة، التي تواجه المنطقة في ظل المتغيرات الناجمة عن هذه الحرب.

تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق تعقيدًا في العالم، من حيث التفاعلات السياسية والعسكرية، فالمصالح الإقليمية والدولية تتداخل بشكل كثيف، مما يجعل الأمن الإقليمي عرضة للتقلبات المستمرة، كما إن حرب غزة واحدة من أكثر الأزمات التي أثرت في توازنات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، إذ ألقت بظلالها على العلاقات بين الدول العربية و(إسرائيل)، وكذلك القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، فهذه الحرب لم تقتصر تأثيراتها على البعد العسكري، بل أفرزت صراعًا سياسيًا له تأثيرات عميقة في الأمن القومي للدول المعنية في هذا السياق؛ لذلك فإن هذا البحث يهدف إلى تحليل كيف كانت الأوضاع الإقليمية قبل الحرب؟، وكيف تغيرت الديناميكيات الأمنية والسياسية بعد اندلاعها؟، مع تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذا التطور في الصراع.

## أولًا: إشكالية البحث

الانقسامات الكبيرة في المنطقة، وتعدد التحالفات، واختلاف وتبدل الأولويات للأطراف الدولية الفاعلة، إلى جانب تشابك الخصومات بين تلك الأطراف خارج منطقة التفاعل، يقود إلى وضع احتمالات وسيناريوهات عديدة؛ لذا ستكون صعوبة القدرة على الفرز بين أكثر الأدوات والاحتمالات تأثيرًا، لذلك، فإن الحرب في غزة تعد من أكثر الأزمات الإقليمية تعقيدًا، نظرًا لتداعياتها المتشابكة على المستويات السياسية، والأمنية، والاقتصادية في الشرق الأوسط.

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في دراسة التأثيرات المتعددة للحرب في غزة في دول المنطقة مع التركيز على انعكاساتها على الاستقرار السياسي، والتفاعلات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية، والقضايا الإنسانية، وكيف تؤثر هذه الحرب في موازين القوى الإقليمية؟ وما دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في إدارة ما وراء الصراع؟ وما مدى قدرة الدول المتأثرة على احتواء الأزمات المترتبة على الحرب؟

إن فحص التحديات والفرص المستقبلية في تعزيز الأمن الإقليمي، سيتم من خلال التساؤلات الآتية: ما مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب غزة؟

1. ما القوى الإقليمية والدولية القائمة في المنطقة قبل الحرب؟
2. ما العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية القائمة بعد الحرب؟
3. ما طبيعة الأوضاع السياسية والعسكرية في قطاع غزة قبل الحرب؟
4. ما طبيعة المتغيرات الناتجة عن حرب غزة؟
5. كيف أثرت حرب غزة في الأمن الإقليمي من الناحية السياسية والأمنية؟
6. إلى أي مدى أثرت حرب غزة في الأمن الإقليمي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؟
7. كيف جاء موقف القوى الإقليمية والدولية من المتغيرات التي أفرزتها حرب غزة؟
8. ما الفرص والتحديات المحتملة للتعاون الإقليمي في المنطقة بعد حرب غزة؟
9. ما الرؤية مستقبلية للأمن الإقليمي في أعقاب حرب غزة؟

## ثانيًا: هدف البحث

يهدف البحث إلى:

1. دراسة تأثير الحرب في غزة على توازنات القوى الإقليمية والدولية.
2. الأبعاد التي خلفتها الحرب في غزة على الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والأبعاد الاجتماعية.
3. دراسة التغيرات في موازين القوى التقليدية وغير التقليدية في المنطقة والعالم.

## ثالثًا: فرضية البحث

يسعى البحث إلى إثبات فرضية مفادها أن حرب غزة قد أنتجت تحولات جوهرية في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، إذ أعادت تشكيل العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية، وعززت التحديات التي تهدد الأمن الإقليمي، مما يزيد من حجم التعقيدات أمام استراتيجيات تحقيق الاستقرار الإقليمي في المستقبل.

## رابعًا: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي: نتيجة العمل على رصد وتحليل المتغيرات الدولية التي الإقليمية التي ألقت بظلالها على منطقة الشرق الأوسط مع إعطاء إمكانية لتحليل أثر تلك المتغيرات في الأمن القومي للدول المنطقة، وما مستقبل المنطقة في ظل المتغيرات والتهديدات الإقليمية وغيرها من التهديدات الدولية.

## خامسًا: حدود البحث

يركز البحث على تحليل تأثيرات الحرب في غزة من خلال التركيز على متغيرات دون غيرها، إذ من الناحية الزمانية يركز البحث على تأثيرات الحرب الأخيرة في غزة، مع مقارنة بالأحداث السابقة منذ عام 2008 لفهم الاتجاهات المتكررة والاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع النزاع، كما إنه يركز على الأطراف الداخلة أو المتأثرة في الصراع، منها الدول المحاذية إلى غزة بصورة مباشرة لا سيما مصر والأردن ولبنان وسوريا، فضلًا عن دول الخليج، والعراق، وإيران وتركيا، إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى، وسيشمل التحليل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والتأثيرات الاجتماعية والإنسانية، وإهمال أي تحليلات أخرى مثلًا تلك التي تتعلق بالجانب العسكري، أو التكنولوجي أو الصناعي أو الاستخباري.

## المحور الأول: طبيعة الأمن الإقليمي في المنطقة قبل حرب غزة

شهد الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط قبل حرب غزة حالة من التوتر المستمر نتيجة تعقيدات تاريخية وسياسية متعددة، فقد كانت المنطقة تعاني من صراعات طويلة الأمد، في مقدمتها القضية الفلسطينية، التي ظلت محورًا رئيسًا للنزاعات، ورغم الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق الاستقرار، لم يتم التوصل إلى حلول شاملة للنزاعات، مما جعل الوضع الأمني هشًا ومعرضًا للتدهور في أي لحظة.

وإلى جانب القضية الفلسطينية، كان التنافس الإقليمي بين القوى الكبرى في المنطقة مثل إيران والسعودية وتركيا يُشكّل تحديًا إضافيًا للأمن الإقليمي، إذ تداخلت هذه القوى في صراعات متعددة المستويات، كما أسهمت التحالفات العسكرية والتسليح المتزايد في رفع مستوى التوتر، مما جعل احتمالية اندلاع نزاعات جديدة أمرًا دائم التوقع.

وأيضًا، لعبت التحولات العالمية، مثل الانسحاب الأمريكي التدريجي من المنطقة، والتركيز على قضايا أخرى مثل الصين وروسيا، دورًا في إعادة تشكيل المشهد الأمني، وقد خلق هذا الفراغ فرصة لظهور قوى جديدة ومحاولات لتحقيق توازنات جديدة، ولكن في ظل غياب آليات حقيقية للتعاون الإقليمي، ظل الأمن في الشرق الأوسط هشًا ومعرضًا للتدهور بشكل مفاجئ.

### أولًا: القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة قبل الحرب

عادةً ما تمارس القوى الإقليمية والدولية في المنطقة قبل اندلاع أي حرب دورًا مركزيًا في تشكيل توازن القوى وتحقيق مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، تبرز دول إقليمية مثل تركيا وإيران والسعودية كلاعبين أساس، إذ تسعى كل منها إلى تعزيز تأثيرها السياسي والعسكري والاقتصادي، فتركيا تمثل قوة إقليمية ذات طموحات تاريخية تسعى للتمدد في المناطق المحيطة عبر أدوات سياسية وعسكرية، بينما تعتمد إيران على تأثيرها في العراق وسوريا ولبنان واليمن من خلال تحالفاتها الأيديولوجية، أما السعودية فتستخدم إمكاناتها المالية وتأثيرها العربي والإسلامي في الدفاع عن مصالحها الإقليمية، مع التركيز على القضايا الأمنية والطاقة[1].

وعلى المستوى الدولي، تأتي الولايات المتحدة وروسيا والصين كأبرز الفاعلين، فالولايات المتحدة كانت تقليديًا اللاعب الأبرز من خلال تحالفاتها العسكرية والاقتصادية، بينما عززت روسيا دورها عبر التدخل المباشر في نزاعات مثل الحرب السورية، إلى جانب استخدام المزايا

الاقتصادية التي تعتمدها لا سيما في مجال الطاقة، لتبرز من بين المستثمرين الكبار في مجال الطاقة والنقل في المنطقة، وهذا كله يعيدها إلى دائرة النفوذ الدولي، وفي المقابل تُركز الصين على تعزيز شراكاتها الاقتصادية في إطار مبادرة الحزام والطريق، مع الابتعاد النسبي عن التدخلات العسكرية المباشرة، وتتشابك هذه القوى في شبكة معقدة من المصالح، مما يجعل المنطقة عرضة للتوترات التي قد تمهد لنشوب صراعات كبيرة.

**1. القوى الدولية في المنطق**

يتيح انتهاء فترة الأحادية القطبية في الشرق الأوسط على نطاق أوسع، وكذلك على الصعيد العالمي، للقوى الإقليمية الانخراط في جهود موازنة والتأكيد على استقلاليتها في القضايا الإقليمية تجاه القوى العالمية، بينما أظهرت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة رغبة أقل بالانخراط في التزامات أمنية إقليمية، وأبدت روسيا رغبة أكبر في ذلك وعلى المنوال نفسه، وزادت الصين من حضورها في الاقتصادات الإقليمية، ولعل الاقتراحات التي قدمتها موسكو وبكين بشأن الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط هي دليل واضح على كيفية تغير موقع القوى الأساسية في النظام الإقليمي، مما يعكس التعددية القطبية في المنطقة في إطار علاقاتها بالقوى العالمية[2].

قدمت موسكو في تموز 2019 رؤيتها من أجل أمن جماعي لمنطقة الخليج تحت عنوان "اقتراح إطار روسيا الاتحادية بشأن الأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي"، ويمكن القول إن روسيا سعت من خلال هذا الاقتراح إلى تعزيز دورها في الأمن الإقليمي، إذ تسعى لأن تصبح لاعبًا طموحًا في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، لا سيما في منطقة الخليج، التي ارتبطت بشكل كبير بالولايات المتحدة من ناحية الأمن، ومن المرجح أن يكون هدف موسكو هو تقديم صورة القوة المسؤولة "القادرة على تقديم الحلول" للتحديات المعقدة في المنطقة من خلال عرض هذه الطروحات، بينما دعمت الصين هذا الاقتراح، فإن الولايات المتحدة تعاملت معه بتجاهل واستخفاف[3].

من جانبها، لا تزال الصين، التي تعد قوة اقتصادية بارزة، مترددة في لعب دور أمني في الشرق الأوسط، إذ تحاول التلاعب بخطوط الصدع في المنطقة، وفي الواقع، قدمت بكين العديد من الطروحات واستضافت مؤتمرات واجتماعات بشأن الأمن الإقليمي والصراعات في الشرق الأوسط في عام 2018، وخلال حفل افتتاح منتدى التعاون بين الصين والدول العربية لهيكلية

أمنية مستدامة، وفي عام 2019، استضافت بكين المنتدى الأمني الأول للشرق الأوسط، تلته النسخة الثانية في عام 2022م، فضلًا عن ذلك، قدمت الصين مجموعة من المبادرات والاقتراحات، مثل "منصة الحوار المتعدد الأطراف لمنطقة الخليج"، والمبادرة الخماسية بشأن تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، والاقتراح الرباعي بشأن حل القضية السورية، فضلًا عن الأفكار المتعلقة بتطبيق "خطة الدولتين" للصراع الفلسطيني – (الإسرائيلي)[4].

وعلى الرغم من أهميتها الرمزية، تظل هذه المؤتمرات والتصريحات محدودة في نطاقها، وإعلامية في طبيعتها، ومع ذلك، فإن سوق الأسلحة الإقليمي والتكنولوجيا المتقدمة (الجيل الخامس G5 مثلًا) والبنية التحتية الاستراتيجية، فضلًا عن مشاريع الربط مثل الموانئ، تمثل مجالات بارزة أخرى للتنافس بين القوى العظمى وصراع الأنظمة بين الولايات المتحدة (الغرب) من جهة والصين من جهة أخرى.

وتعكس الأرقام طبيعة انخراط كل من روسيا كقوة أمنية، والصين كقوة اقتصادية في السياسة بالشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن روسيا كانت تلعب دورًا بارزًا في مناطق الصراع، إلا أنها أظهرت قدرتها على تعزيز هذا الدور من خلال إقامة روابط مالية مع المنطقة، وعلى سبيل المثال في عام 2015، شكلت صادرات الأسلحة الروسية 36% من إجمالي صادرات الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما جعلها ثاني أكبر سوق بعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، إذ وسعت موسكو نفوذها في سوق الأسلحة بالمنطقة، وبحلول نهاية عام 2017، أصبحت المنطقة أكبر سوق للأسلحة الروسية، واستوعبت نصف الصادرات العسكرية للبلاد[5].

وتدرك كل من الولايات المتحدة والصين الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في سياق التنافس العالمي بينهما، ورغم أن الولايات المتحدة كانت تركز على قضايا أكثر أهمية في آسيا ومنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ لفترة من الزمن، إلا أنها اتخذت خطوات سريعة لإرسال رسالة مفادها أن هيمنتها في المنطقة لا تزال قائمة، وأنها لن تسمح للمنافسين بالاستفادة من أي فراغ، فخلال زيارته إلى جدة في حزيران 2022، أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن هذا الموقف بقوله: "لن نغادر ونترك فراغًا تملأه الصين أو روسيا أو إيران"، وأضاف: "سنسعى جاهدين لتعزيز الجهود التي بذلناها تحت قيادة أمريكية نشطة ومبنية على مبادئ واضحة"، بينما تسعى

الصين لتعزيز نفوذها في المنطقة، فإن الولايات المتحدة لن تتخلى عن مكانتها وهيمنتها، وقد أدركت دول المنطقة هذا الواقع، لذا تتبنى استراتيجية تهدف إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة والصين لتعزيز مصالحها الخاصة، وبينما تحافظ على علاقاتها مع القوة التقليدية، فإنها تعمل أيضًا على بناء علاقات قوية مع بكين[6]. وبعد وصول الرئيس ترامب إلى الرئاسة، فإن الحرب في غزة زاد تعقيدها، إذ إن الرئيس ترامب كان واضحًا في الوقوف إلى جانب اسرائيل وإطلاق يدها في غزة، كما إن ترامب دعا علانية إلى إخلاء غزة من سكانها ونقلهم إلى مصر والأردن.

تشير التحولات في منطقة الشرق الأوسط إلى تغيير في السياسة الخارجية للدول العربية، إذ بدأت دول المنطقة تميل بشكل متزايد نحو الصين وروسيا، مما يعني أنها تعيد توجيه سياساتها الخارجية لتتناسب مع النظام العالمي الجديد متعدد مراكز القوى، فعلى سبيل المثال أعاد الأمير محمد بن سلمان منذ توليه ولاية العهد في المملكة العربية السعودية عام 2017، صياغة السياسة الخارجية للمملكة التي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالولايات المتحدة، وتجلى ذلك بوضوح في اتفاقية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي قادتها السعودية، إذ اتفقت مع حلفائها على خفض إنتاج النفط في تشرين الأول 2022، رغم معارضة الولايات المتحدة، مما دفع واشنطن إلى اتهام الرياض بالتحيز والتعاون مع موسكو، ولم تكن السعودية الوحيدة التي اتبعت هذا النهج الجديد لإعادة التوازن في علاقاتها مع القوى الكبرى، بل سارت دول أخرى في المنطقة على المسار نفسه استجابةً للتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، وفضلت هذه الدول الانخراط في أنظمة متعددة الأطراف[7].

**2. القوى الإقليمية في المنطقة**

شهدت منطقة الشرق الأوسط في عام 2023 نشاطًا ملحوظًا من القضايا والأحداث، فضلًا عن الأزمات المزمنة والصراعات المستمرة والحروب غير المتكافئة، التي من المتوقع أن تستمر بالتأثير في التفاعلات الداخلية والخارجية لدول المنطقة، وهذه التأثيرات تظهر آثارها على مختلف الأصعدة، بما في ذلك السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والعسكرية، ومن أبرز الأحداث في المنطقة هو العدوان الذي شنته (إسرائيل) على قطاع غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"

التي نفذتها حركة حماس في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، وهو ما أدى وسيؤدي إلى تأثيرات إقليمية واسعة[8].

كما كانت حالة الجمود لا تزال تسود التسويات السياسية بين أطراف النزاع في الدول العربية المتأزمة مثل ليبيا واليمن وسوريا، وفي عام 2023، انضمت السودان إلى قائمة الدول التي تشهد صراعات على السلطة بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني، فضلًا عن ذلك، تزايدت مخاطر الكوارث الطبيعية، خاصة الزلازل والفيضانات التي تعرضت لها دول عدة في المنطقة، إلى جانب تداعيات التغيرات المناخية على أمن واستقرار دول الإقليم، إذ يتزامن مع ذلك تصاعد تهديدات الهجرة غير النظامية من شمال إفريقيا إلى جنوب أوروبا، مما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه هذه القضايا في المشهد الإقليمي[9].

وشهدت السياسات الخارجية للقوى الإقليمية الكبرى مثل مصر والسعودية والإمارات وتركيا وإيران تحولًا ملحوظًا، إذ تميل هذه الدول نحو تبني سياسات تهدف إلى التهدئة في علاقاتها الإقليمية، ويعود ذلك إلى أن تكلفة السلام أقل بكثير من تكلفة النزاع، ومن الأمثلة على هذا استئناف العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران برعاية صينية، بعد جولات تفاوضية عدة رعاها العراق، واستئناف التبادل الدبلوماسي بين الإمارات وإيران هذه التطورات مثلت "بارقة أمل" في عام 2023 نحو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

انعكست تأثيرات هذا الاتجاه على كل من ليبيا واليمن وسوريا، إذ لا توجد حتى الآن دلائل تشير إلى أن الصراعات في هذه البلدان تسير نحو الحل أو التسوية، بل يبدو أن الاتجاهات تذهب إلى مزيد من الفوضى والتعقيد، لا سيما في سوريا بعد انهيار نظام بشار الأسد، وهذا يعني أن ديناميكية الخلافات بين أطراف النزاع ستستمر خلال عام 2025، وقد تزداد حدتها، مما يهدد حالة عدم الاستقرار الإقليمي ويشير إلى استمرار جهود بعض دول المنطقة لحل هذه النزاعات التي تجاوزت مدتها 11 عامًا في بعض الحالات.

ففي ليبيا، لا تزال الأوضاع السياسية متعسرة، إذ يسود الغموض بشأن موعد إجراء الانتخابات، وتشكيل حكومة موحدة، ويعود ذلك إلى استمرار الخلافات بين مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة بشأن مخرجات لجنة 6+6، التي تم تشكيلها من المجلسين لإعداد قوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وقد رفض مجلس الدولة النسخة المعدلة من القوانين الانتخابية

التي اعتمدها مجلس النواب في بداية تشرين الأول 2023، مؤكدًا تمسكه بالنسخة غير المعدلة التي أصدرتها اللجنة في حزيران 2023 خلال اجتماعها في مدينة بوزنيقة بالمغرب[10].

وقد شهد عام 2023 وما قبله تراجعًا في مؤشرات العنف الداخلي، واستقرار اتفاقات الهدن المكتوبة وغير المكتوبة، ينطبق ذلك على اليمن وسوريا وليبيا؛ إذ تم تسكين الصراعات الداخلية في هذه الدول الثلاث، وتثبيت الأمر الواقع، مع احتفاظ كل طرف بمواقعه ومناطق نفوذه وسيطرته، وقد يعكس ذلك واقع توازنات القوى الداخلية، وسيادة القناعات بتقسيم الدولة والمصالح والمناطق، وهو ما قد لا يشير إلى نقاط إيجابية تمامًا، والانموذج الأهم في هذا السياق هو انموذج الصراع في اليمن، الذي شهد تسكين أطرافه للصراع البيني، مع استقرار التوافقات والهدن بين أنصار الله الحوثيين والجيش اليمني التابع للحكومة، وأيضًا بين الجيش التابع للحكومة والقوات الجنوبية وهذا ما أكد اكتساب الهدنة قدرًا من الاستقرار، مع تراجع مؤشرات الإقدام على تغيير مناطق السيطرة ومراكز النفوذ بين الجماعات المتقاتلة[11].

وبعد سنوات من الصراع المسلح شهدت سوريا وليبيا ثم السودان، مسارًا مشابهًا هدد استقرار الدولة ووجودها، كما حدث في سوريا، أو ينزلق إلى حرب شاملة داخلية مدعومة بحرب إقليمية كما حصل في ليبيا والسودان، وتراجعت مستويات العنف في ليبيا وسوريا، وسلّمت الأطراف المختلفة بمواقعها الحالية، ويصعب القول إن التهدئة أو التخفيف من حدة الصراعات المسلحة في هذه الدول تشكل خطوة نحو استعادة الدولة لما كانت عليه، وهي ليست أكثر من مجرد لحظة لالتقاط الأنفاس قبل أن يعود الصراع، وهو ما بدا جليًا في سوريا والسودان بالدرجة الأساس، فهي تعكس مسارًا نحو عودة الدولة، أو اتجاهًا لتكريس الوضع القائم ورضا النخب عن امتيازاتها ومصالحها الحالية على حساب استعادة الدولة، خوفًا من فقدان الوضع الراهن، مما يعني ردع الذات أمام المخاوف والعجز عن الاستمرار في التقدم نحو الاستقرار.

وكذلك شهدت العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي الإسلامية (تركيا وإيران) قبل اندلاع الحرب (الإسرائيلية) على غزة مجموعة من المؤشرات التي تدل على التهدئة والرغبة في تطبيع العلاقات، فقد عانت العلاقات العربية الإيرانية من توترات كبيرة، شملت أحيانًا عمليات عسكرية وحروب، بينما شهدت العلاقات العربية التركية توترات ملحوظة، لا سيما بعد الموقف التركي من أزمة الرباعي العربي مع قطر، ومع ذلك، منذ عام 2021، بدأت العلاقات العربية

الإيرانية والتركية تشهد قدرًا كبيرًا من التهدئة والاستقرار، وكان من أبرز المؤشرات التي تعكس ذلك هو الاتفاق السعودي الإيراني، الذي تم توقيعه في 11 آذار 2023، إذ أسهم هذا الاتفاق في تعزيز التهدئة بين البلدين، وقد أجرى البلدان جولات متعددة من المباحثات المشتركة برعاية عراقية، مما مهد الطريق لإبرام هذا الاتفاق المهم برعاية صينية[12].

اتبعت دول المنطقة سلوكًا سياسيًا متبادلًا حرصًا على تعزيز المصالحة، إذ تم تبادل الزيارات بين المستويات المختلفة، بما في ذلك وزراء الخارجية، وتوقفت الهجمات الإعلامية، كما شهدت العلاقات تقاربًا في كل من اليمن وسوريا ولبنان والعراق، وعلى الرغم من أن الاتفاق منح كل دولة حرية اتخاذ خياراتها في إدارة علاقاتها الدولية، إلا أن كلًا منها حرصت على عدم العودة إلى الوضع السابق في علاقاتها مع الآخرين لذلك استمر اتفاق المصالحة رغم التحديات، ولا يبدو أن هناك مصلحة لأي من الدول في التراجع عنه.

ولكن هذا التقارب التركي الإيراني لم يكن يسير بمسار واحد، فبعد الدعم التركي للجماعات السورية المعارضة بالتحديد (هيئة تحرير الشام) والتدخل المباشر من أجل إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، بدأت العلاقات بين البلدين تتاثر بتلك التطورات، منها محاولة تركيا ملء الفراغ الذي خلفه التراجع الإيراني في المنطقة.

## ثانيًا: العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية القائمة بعد الحرب

أدى الموقف الإنساني المأساوي في غزة إلى قيام بعض الدول بتقديم مشاريع قرارات ضد (إسرائيل) في مجلس الأمن، ودفع كل من جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية والصين للانخراط في دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية ضد (إسرائيل) أيضًا، وقد أسفرت الحرب عن توترات بين النظام العربي والنظام الدولي، أو بالأحرى بين النظام العربي والمكون الغربي من هذا النظام (الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية)، بعد أن أظهرت هذه الدول انحيازها لـ (إسرائيل) وتجاهلها لحقوق الشعب الفلسطيني، وعدم استجابتها لنداءات الدول العربية، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتفظ بعلاقات خاصة معها، حيث تبين أن وضع الولايات المتحدة في علاقتها بـ (إسرائيل) يختلف تمامًا عن علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأن كل مظاهر التعاون لا تعكس سوى ازدواجية في المعايير، وأنها مستعدة للتضحية بعلاقاتها العربية كلها من أجل علاقتها بالكيان (الإسرائيلي).

لقد أدى تزايد المطالب الغربية بشأن حقوق الفلسطينيين على مستوى الأفراد والجماعات، وتحديدًا الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، إلى دفع الولايات المتحدة دعم قرار وقف إطلاق النار من مجلس الأمن الدولي، وهو ما يعكس رغبة في إرضاء الدول العربية، وإصلاح العلاقة بين النظام العربي والمنظومة الغربية، إذ مثلت حالة التباعد تلك واحدة من أبرز ملامح التغير في النظام الإقليمي بعد الحرب، إذ يُرجح أن يتجه العالم العربي نحو تعزيز علاقاته مع الشرق كلما استمرت الحرب، وإذا كان هذا التوجه موجودًا في النظام العربي قبل الحرب، فإنه سيتعزز خلال الحرب وبعدها، لا سيما إذا استمر السلوك الغربي لفترة أطول، في ظل تداخل وازدواجية المعايير الإنسانية[13].

ومع تزايد القلق في العلاقات بين الدول العربية والغرب، شهدت العلاقات العربية مع دول الشرق (روسيا والصين بشكل خاص) نموًا ملحوظًا، وإذا كان انضمام كل من السعودية والإمارات إلى مجموعة "بريكس" يعد نتيجة طبيعية للأحداث السابقة، فإن الحرب (الإسرائيلية) على غزة ستعزز هذا التوجه العربي نحو الشرق، لا سيما مع طول فترة الحرب، والفجوة القيمية بين العرب والغرب، ويأتي ذلك في ظل مواقف دول الشرق (روسيا والصين) في مجلس الأمن، إذ تدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة، فضلًا عن دعمها للقضية الفلسطينية في محكمة العدل الدولية.

## ثالثًا: الأوضاع السياسية والعسكرية في قطاع غزة قبل الحرب

كانت الأوضاع السياسية والعسكرية قبل اندلاع الحرب في قطاع غزة، تشهد تعقيدًا كبيرًا نتيجة سنوات طويلة من الصراع والتوتر بين الاحتلال (الإسرائيلي) والفصائل الفلسطينية، لا سيما حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تدير القطاع منذ عام 2007، إذ عانى القطاع من حصار اقتصادي وإنساني خانق فرضه الاحتلال (الإسرائيلي)، إلى جانب الانقسام السياسي بين حركتي حماس وفتح، ما أدى إلى ضعف التنسيق السياسي الفلسطيني، وزيادة الضغوط على سكان القطاع.

كانت الأوضاع السياسية في غزة قبل الحرب (الإسرائيلية) على القطاع في عام 2021، أو ما يُعرف بـ"حرب سيف القدس"، تتسم بتوتر شديد على مستويات عديدة، وتفاعلت معها عوامل داخلية وخارجية، فمنذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في عام 2007، كانت حماس تدير القطاع في ظل حصار (إسرائيلي) مشدد وقيود اقتصادية وإنسانية، كما شكل الانقسام الفلسطيني

بين حركتي حماس وفتح سببًا رئيسًا لضعف الموقف الفلسطيني داخليًا، وأثر في فاعلية العمل السياسي المشترك، وقد شكلت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أحد أسباب تفاقم الأوضاع بسبب الحصار (الإسرائيلي)، مما أدى إلى بطالة واسعة النطاق وفقر شديد في القطاع، وخلق حالة من الاحتقان الشعبي، شملت الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وهو ما زاد من الغضب الشعبي الفلسطيني، واستمر الحصار المفروض على غزة مع تكرار التصعيد العسكري عبر القصف أو إطلاق الصواريخ، في ظل غياب حلول سياسية دائمة[14].

وقد سعت مصر وقطر والأمم المتحدة إلى التوسط لتهدئة التوتر، ولكن هذه الجهود لم تؤدِ إلى نتائج مستدامة، وأثرت موجة التطبيع العربي مع (إسرائيل) أو ما سمي بالاتفاقيات الإبراهيمية في الموقف الفلسطيني، إذ شعر الفلسطينيون بتراجع الدعم العربي لقضيتهم.

وقبل اندلاع عملية "طوفان الأقصى" في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، شهدت الأوضاع العسكرية في قطاع غزة توترات وتصعيدات متكررة بين فصائل المقاومة الفلسطينية والجيش (الإسرائيلي)، فقد شهد القطاع عمليات عسكرية (إسرائيلية)، أبرزها في أيار 2021، إذ استهدفت الغارات الجوية والبريّة مواقع في غزة، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا وتدمير البنية التحتية، وردت فصائل المقاومة الفلسطينية، بإطلاق صواريخ باتجاه المدن والبلدات (الإسرائيلية)، مما أدى إلى تصاعد التوترات.

كما جاءت عدد من الأحداث التي سبقت عملية طوفان الأقصى، ومنها الاقتحامات المتكررة من المستوطنين والقوات (الإسرائيلية) للمسجد الأقصى، مما أثار الغضب الفلسطيني، كما كثفت (إسرائيل) من حملات الاعتقال والمداهمات في مدن وقرى الضفة الغربية، مما أدى إلى مواجهات مع الفلسطينيين، وفي ظل هذه الأوضاع المتوترة، أعلنت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، عن عملية "طوفان الأقصى" في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إذ شنت هجومًا مفاجئًا على المستوطنات والمواقع العسكرية (الإسرائيلية) المحاذية للقطاع، مما أدى إلى اندلاع مواجهة عسكرية واسعة النطاق[15].

وإزاء ما تقدم، يمكن القول إن طبيعة الأمن الإقليمي في المنطقة طوفان الأقصى، كانت تتصف بتوازن دقيق ومركب من التحديات والتحالفات المعقدة، إذ تواصلت الصراعات الإقليمية

بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط، مثل إيران والسعودية وتركيا، فضلًا عن قوى غربية مؤثرة مثل الولايات المتحدة، ومع تزايد التدخلات العسكرية في سوريا واليمن، شهدت المنطقة سلسلة من التوترات الأمنية الناجمة عن التهديدات المستمرة من الجماعات الإرهابية والتطرف، فضلًا عن استمرار تصاعد الصراع الفلسطيني–(الإسرائيلي)، وبقي الأمن الإقليمي هشًا، إذ كانت التقلبات السياسية والاقتصادية تؤثر بشكل مستمر في استقرار المنطقة.

## المحور الثاني: تأثير حرب غزة في الأمن الإقليمي

لقد أثرت حرب غزة بشكل عميق في الأمن الإقليمي، إذ تفاقمت التوترات بين الأطراف المختلفة في الشرق الأوسط، وأدى ذلك إلى زيادة المخاطر الأمنية والتصعيد العسكري الذي يهدد بتوسيع دائرة الصراع ليشمل أجزاءً أخرى من المنطقة، مما يخلق بيئة خصبة لازدياد نشاط التنظيمات المسلحة وتعزيز النفوذ الخارجي في المنطقة، كما تؤثر الحرب في استقرار الدول المحيطة من خلال إمكانية حصول موجات نزوح، فضلًا عن الضغوط الاقتصادية والإنسانية، إلى جانب زيادة احتمالية نشوب نزاعات طائفية أو إثنية نتيجة للانقسامات السياسية التي يثيرها الصراع في هذا السياق.

### أولًا: طبيعة المتغيرات الناتجة عن حرب غزة

اندلعت الحرب في سياق توتر سياسي وعسكري مستمر بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)، ولم تكن مجرد نزاع عسكري محدود النطاق، بل شكلت نقطة تحول مهمة في طبيعة المتغيرات الأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، هذه الحرب أسفرت عن تغييرات جذرية في الأوضاع الإقليمية والدولية، وأفرزت تحولات في موازين القوى بين دول المنطقة و(إسرائيل) والقوى الكبرى، كما قادت إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، وفرضت تحديات جديدة على العلاقات بين القوى الفاعلة في المنطقة، ومن خلال تحليل طبيعة هذه المتغيرات، يمكن استكشاف تأثيرات الحرب على الأمن القومي للدول المعنية، بما في ذلك الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية التي ظهرت كنتيجة مباشرة لهذا الصراع، وقد جاءت المتغيرات على النحو الآتي:

على مستوى الداخل (الإسرائيلي): تزايدت الفجوة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية في الداخل (الإسرائيلي)، مما يزيد من التحديات الداخلية بشكل غير مسبوق خلال فترة حكومة الحرب الحالية، التي يقودها اليمين المتطرف، والتي تعتمد في سياستها العامة على عقيدة دينية توراتية،

مما يعكس اهتمامًا كبيرًا بالبعد الاستراتيجي، وهذا التوجه أدى في النهاية إلى تصادم مع القيادة العسكرية، التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الحرب دون وجود أهداف سياسية واضحة، ورغم أن هناك اتفاق واسع على ضرورة القضاء على حركة حماس، إلا أن هناك اختلافات كبيرة في كيفية تحقيق ذلك، ومدى الاعتماد على النهج الحالي لتحقيق الأهداف المرجوة[16].

تسعى (إسرائيل) من خلال حربها المدمرة على قطاع غزة إلى تحقيق أهداف عدة، منها القضاء على حركة حماس، وإعادة المحتجزين باستخدام القوة، واستعادة قوة الردع التي تآكلت بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، سواء أكانت أهداف (إسرائيل) مقتصرة على ما تم الإعلان عنه أو تجاوزت ذلك إلى أهداف غير معلنة، مثل تهجير سكان القطاع، فإنها لم تكن راغبة في الإعلان عن ذلك رسميًا، حتى مع وجود تصريحات لبعض وزراء اليمين المتطرف التي تشير بوضوح إلى وجود رغبة (إسرائيلية) خفية لتحقيق هذا الهدف. هذا الفشل دفع (إسرائيل) إلى الانتقال إلى الخطة –ب–، التي تتمثل في تسريع تصفية بعض قادة حركة حماس في الخارج بدءًا من اغتيال "صالح العاروري"، الشخصية البارزة في الحركة، وهي الخطوة التي أعلن عنها قادة (إسرائيل) منذ فترة طويلة، ولكن بعد تصفية قادة الحركة في الداخل هذا التوجه يعكس اعترافًا (إسرائيليًا) بصعوبة تحقيق أهدافها السابقة، فضلًا عن أنها محاولة من بنيامين نتنياهو وحكومته للهروب من الأزمة نحو الأمام، رغم المخاطر التي قد تنجم عن ذلك [17].

على المستوى الإقليمي: تحققت لحركة حماس بعض المكاسب، بدءًا من عرقلة مسار التطبيع بشكل مؤقت، وصولًا إلى تعطيل بعض المشاريع الاقتصادية، وأبرزها مشروع الممر الهندي وفي الوقت الذي تزداد فيه فرص تحول الحرب إلى صراع إقليمي، حيث بدأت ملامح ذلك تتجلى من باب المندب إلى العراق وجنوب لبنان، يصبح من الصعب تحديد حدود المكاسب المتوقعة مقارنة بالتكاليف المحتملة لمثل هذا السيناريو، وهو ما ينطبق ليس فقط على حركة حماس، بل على الأطراف المعنية جميعًا.

على المستوى الدولي: مع استمرار سياسة الإبادة الجماعية التي تتبعها (إسرائيل) ضد المدنيين في قطاع غزة، يزداد حجم الرفض في الرأي العام الغربي، بل إن هذا الرفض قد امتد إلى أوساط اليهود أنفسهم، هذا الوضع، بقدر ما ألحق ضررًا كبيرًا بصورة (إسرائيل) لدى الرأي العام الغربي، فإنه زاد أيضًا من حجم الضغوط على الحكومات الغربية التي تبنت رواية (إسرائيل)

بشكل مطلق، وفتحت أبواب دعمها الخيارات كلها التي تراها الحكومة (الإسرائيلية) مناسبة للتعامل مع تداعيات عملية طوفان الاقصى، وترى الحكومة (الإسرائيلية) أن ما ألحقه الهجوم من ضرر بقوة الردع (الإسرائيلية) يجب أن يُعاد بناؤه، مهما كانت التكلفة، حتى لو كانت على حساب المدنيين الفلسطينيين[18].

وعلى الرغم من أن الغرب يضع نفسه في موقع الوصي على أمن (إسرائيل)، فإن هذه الوصاية أصبحت عقيدة راسخة في الاستراتيجية الغربية، لا سيما الأمريكية منها، فقد أثبتت الحرب عمق الشراكة الاستراتيجية بين (إسرائيل) والولايات المتحدة، إلى درجة أن موقع (إسرائيل) يتجاوز أحيانًا موقع أي كيان فيدرالي أمريكي، وتتجلى هذه الأولوية من خلال حجم الدعم الأمريكي المقدم، ما يمنحها القدرة على اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة في أي ظرف، وقد تجلى ذلك في الدعم السياسي والعسكري والدبلوماسي والاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة خلال أول 100 يوم من الحرب، حتى أصبحت الولايات المتحدة شريكًا في التخطيط مع الخبراء على الأرض.

لقد أعادت عملية طوفان الأقصى تذكير العالم بوجود القضية الفلسطينية، التي كادت الأحداث الإقليمية والدولية أن تتجاهلها كما أعاد هذا الهجوم تسليط الضوء على حق شعب يعاني تحت الاحتلال، الذي يتجاوز كل الاتفاقات والقوانين، ويكرس واقع الاحتلال بالقوة عاد الملف الفلسطيني ليحتل مكانته في المحافل الدولية، إذ تبقى مظلوميته وعدم حصوله على حقوقه العائق الأكبر أمام أي تسوية في الشرق الأوسط، مهما كانت محاولات تجاوز هذا الواقع، علاوة على ذلك، عادت القضية الفلسطينية لتستعيد مكانتها في الوجدان الشعبي العربي والإسلامي، لا سيما بالنسبة للأجيال الجديدة التي لم تحمل الكثير من الذاكرة عن هذه القضية.

## ثانيًا: الآثار السياسية والأمنية لحرب غزة على الأمن الإقليمي

تمثل عملية طوفان الاقصى أكبر عملية مقاومة ضد (إسرائيل) منذ قيامها في عام 1948، وعلى الرغم من شدة الانتقام (الإسرائيلي) وقوة الدعم الأمريكي والغربي لـ (إسرائيل)، فقد دل استمرار العمليات على قدرة المقاومة على الفعل، ومن الطبيعي أن تهتم الدول العربية، لا سيما تلك التي تشترك في الحدود مع فلسطين، بتطورات الأحداث، سواء من منظور الالتزام بدعم القضية الفلسطينية أو من حيث تأثير هذه التطورات على أمنها [19].

إن المواجهة بين المقاومة الفلسطينية في غزة و(إسرائيل) منذ 7 تشرين الأول 2023 لم تكن مواجهة ثنائية بحتة، بل تمثل "حالة إقليمية" بامتياز، مع وجود أبعاد عالمية، في الأقل نتيجة تدخل حلفاء (إسرائيل) الدوليين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، لدعمها، كما إن تداعيات هذه المواجهة قد أثرت في آراء الرأي العام العالمي، وعلى الرغم من أن هذه الأبعاد العالمية قد تتجاوز نطاق اهتمام التحليل الحالي، إلا أنها تكتسب أهمية من منظور تأثيراتها على المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط [20].

من الواضح أن الادعاء بأن القوات (الإسرائيلية) قضت على قوة حركة حماس غير واقعية في ظل عودة المقاومة، حتى وإن كانت بوتيرة أقل، إلى مناطق الشمال والوسط، التي زعمت القوات (الإسرائيلية) أنها طهرتها تمامًا من المقاومة، فضلًا عن ذلك، هناك إجماع على أن الأرقام الرسمية (الإسرائيلية) بشأن الخسائر البشرية بعيدة عن الحقيقة، كما إن التكلفة الاقتصادية للحرب أكبر بكثير مما تم الإعلان عنه، كل ذلك يأتي في ظل الانقسامات المتزايدة داخل النخبة السياسية الحاكمة والنخبة العسكرية، وبين النخبتين، وكذلك بين المعارضة والشارع السياسي، ناهيك عن التصاعد الواضح في عمليات المقاومة في الضفة الغربية[21].

وعلى الرغم مما قيل عن الرد الإيراني على (إسرائيل) في نيسان ٢٠٢٤، وفي تشرين الأول من العام نفسه، من حجم التدمير الذي حققه، فقد أسس ذلك الرد قواعد جديدة لمباريات الردع بين (إسرائيل) وإيران، كما إن النجاح (الإسرائيلي) في مواجهة الهجوم الإيراني لم يكن مجرد عمل عابر، بشكل طبيعي، فإن هذا الوضع ناتج عن تحالف دولي وإقليمي يدعم (إسرائيل)، ويعترف بها وبحلفائها، هناك أيضًا خسارة استراتيجية أخرى تتعلق بالتراجع الكبير لـ (إسرائيل) في دوائر الرأي العام العالمي، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة، منها حركة شباب الجامعات الأمريكية المؤيدة للقضية الفلسطينية هي إحدى تجليات هذه الظاهرة، صحيح أن معظم هذه التحولات لم تؤثر بعد في القرارات والسياسات بشكل كبير، لكن بدايات التغيير قد تكون تاريخية، من الواضح أن (إسرائيل)، رغم كل ما لديها من قوة، تواجه خللًا فادحًا في ميزان القوى لصالح المقاومة الفلسطينية في غزة، وهو ما تجلى في طبيعة اتفاق وقف إطلاق النار المتفق عليه في كانون الثاني ٢٠٢٥.

## ثالثًا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لحرب غزة على الأمن الإقليمي

شهدت المنطقة العربية بعدد من النزاعات التي لم تقتصر آثارها العميقة على الدول المعنية بشكل مباشر، بل امتدت لتشمل المنطقة بأسرها فقد تأثرت الدول المجاورة بتداعيات هذه النزاعات التي انتقلت عبر قنوات اجتماعية واقتصادية متعددة، ولذلك على النحو الآتي:

ارتفاع وتقلب في أسعار النفط والغاز مع انقطاع في الإمدادات: من المنظور الاقتصادي العالمي، تشكل الطاقة القضية الأكثر أهمية، أسعار الطاقة كانت مرتفعة وقت الهجوم على (إسرائيل)، وهذه التطورات أدت إلى توسع التوقعات من احتمالات انقطاع امدادات الطاقة من الأسواق الرئيسية، لا سيما إذا كانت الأزمة تتعلق بإيران أو إذا كانت الاضطرابات تؤثر سلبًا في الإنتاج في العراق، فعلى الرغم من عدم تأثر إنتاج النفط عالميًا إلا أن الأسعار قد ارتفعت بنحو (5–7) دولار للبرميل منذ بداية الحرب. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة (10%) تثقل كاهل النمو العالمي بمقدار (0.15%) [22]، فضلًا عن التأثير السلبي لصدمات أسعار الطاقة على النشاط الاقتصادي، فإن ارتفاع أسعار الطاقة من شأنه أن يزيد من تعقيد مهمة البنوك المركزية في أنحاء العالم التي تحاول إعادة التضخم إلى الهدف 2%، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن زيادة أسعار الطاقة بنسبة (10%) يمكن أن تؤدي إلى زيادة التضخم على مستوى العالم بمقدار (0.4%)[23].

ضغوط تضخمية واستمرار التشديد في السياسة النقدية: يمكن أن تؤدي النزاعات في المنطقة العربية إلى زيادة أسعار الطاقة والغذاء، مما يسهم في تفاقم الضغوط التضخمية نتيجة لارتفاع كلفة الاحتياجات الرئيسة، كما تزداد صعوبة الوضع الاقتصادي الكلي بسبب الضغوط على أسعار الصرف، مما يستدعي رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم وقد فرض النزاع السوري ضغوطًا على الاقتصادات المجاورة، نتيجة لتدفق اللاجئين ففي الأردن ولبنان وبعض مناطق تركيا، أدت هذه الزيادة السكانية إلى ارتفاع كبير في الطلب، لا سيما على المساكن والسلع الاستهلاكية، مما نتج عنه اتجاه تضخمي يؤثر في الاستقرار الاقتصادي بشكل عام في هذه البلدان، وزيادة كلفة المعيشة، مما زاد من الضغوط على السكان المحليين واللاجئين على حد سواء، وتطرح هذه التغيرات تحديات أمام صانعي السياسات الاقتصادية في المنطقة، إذ يتعين

عليهم الحفاظ على التوازن بين إدارة التضخم وضرورة تنفيذ سياسات مالية داعمة في ظل تزايد الضغوط على الاقتصاد الكلي[24].

من الواضح أن الصراعات في غزة لها تأثيرات اقتصادية متعددة الأوجه، إذ تؤثر تلك الحرب في النمو، والفقر، وتوزيع الدخل، ومؤشرات التنمية البشرية، ويمكن أن تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتنمية المستدامة الشاملة. والتأثيرات التي تركتها الحرب على الأبعاد كافة منها الاضطرابات التجارية، وتقلب أسعار النفط، والضغوط التضخمية، وعدم اليقين الاقتصادي الأوسع نطاقًا، وتدفق اللاجئين.

وتؤكد التأثيرات الإقليمية على الترابط بين اقتصادات المنطقة، والحاجة إلى الرصد والاستجابات الاستباقية فيما يتعلق بحرب غزة. ومع استمرار تطور الوضع، يجب أن تكون هناك استراتيجيات للتخفيف من التحديات التي تسبب الحرب وتتأثر بها ومعالجتها في نهاية المطاف.

وتشير التقديرات الحالية إلى أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها المنطقة تقدر بنحو 25 مليار دولار[25]، بما في ذلك التكلفة الاقتصادية في غزة، وتعتمد مرونة هذه الاقتصادات على القدرة على إدارة مثل هذه الصدمات، وهذا يتطلب حلولًا إقليمية لإنشاء قطاع خاص وأنظمة خدمة عامة مناسبة، وإنفاق اجتماعي يمكن أن يساعد في تخفيف التأثير على الأسر والعمال والقطاعات الاقتصادية المتضررة بشكل غير متناسب وتسريع تعافيها، مع الحفاظ على الانضباط المالي وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

كما ارتفعت معدلات الفقر في الأردن بمقدار 4 نقاط مئوية، وفي العراق بمقدار 6 نقاط مئوية، وفي لبنان بمقدار 1.7 نقطة مئوية، وبغض النظر عن الزيادة المحتملة في معدل الفقر نتيجة الآثار غير المباشرة المتوقعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، يُعتقد أن العمل غير النظامي للاجئين قد أدى إلى انخفاض مستويات الأجور، ومشاركة السكان المحليين في سوق العمل، لا سيما النساء والشباب، في المجتمعات المضيفة في لبنان، ووفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي بشأن لبنان، يعاني 170,000 فرد إضافي من الفقر بسبب الأزمة في سوريا ومن بعدها حرب غزة وغيرها من الأزمات[26].

وفي إطار ذلك كله، يمكن القول إن تأثير حرب غزة في الأمن الإقليمي هو تأثير بالغ الأهمية، إذ أسهمت في تصعيد التوترات في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما مع تصاعد العمليات

العسكرية والهجمات الصاروخية، وألقت بظلالها على الاستقرار الإقليمي، مما أدى إلى تصاعد المخاوف من امتداد النزاع إلى دول مجاورة مثل مصر والأردن و لبنان، وعلاوة على ذلك، أدت الهجمات على غزة إلى إثارة مشاعر الغضب في العديد من الدول العربية والإسلامية، مما قاد إلى دعوات للتدخل والضغط على (إسرائيل) لوقف التصعيد، وهذا كله أسهم في زيادة الانقسامات السياسية والتهديدات الأمنية، وأدى إلى مزيد من التشدد في سياسات الأمن الداخلي في بعض الدول المجاورة.

## المحور الثالث: سيناريوهات الأمن الإقليمي للمنطقة في ظل المتغيرات الجديدة

أدت عملية طوفان الأقصى إلى تداعيات واسعة على مستويات إقليمية ودولية عديدة، فقد أثارت هذه العملية حالة من عدم الثقة داخل (إسرائيل) تجاه الحكومة والجيش والأجهزة الأمنية، مما زاد من المخاوف بشأن أمن واستقرار الكيان، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الدول الأوروبية إلى حشد دعم عسكري وسياسي وإعلامي لمساندة (إسرائيل)، وتوفير غطاء عسكري وسياسي لدعم حربها على قطاع غزة، وفي المقابل، اتسمت مواقف روسيا والصين بالتوازن، إذ أبدتا ميلًا لدعم حقوق الفلسطينيين والشرعية الدولية، مع تجنب الردود المتحيزة، كما أظهرت قوى دولية وإقليمية تأييدها للشعب الفلسطيني، رغم أن ذلك كان ضمن حدود قواعد الاشتباك التي لا توسع دائرة الصراع في الشرق الأوسط[27].

### أولًا: موقف القوى الإقليمية والدولية من المتغيرات التي أفرزتها حرب غزة

أثرت الحرب بشكل كبير في السياق الإقليمي السابق، مما أدى إلى ظهور مشهد جديد مختلف تمامًا عما كان عليه سابقًا، ومن المرجح أن تكشف هذه التطورات عن صورة جديدة حينما تستقر التفاعلات. صحيح أن رهانات الأطراف المعنية في النظام لا تزال كما هي، بسبب الاندفاعة (الإسرائيلية) المستمرة نحو الأمام، في ظل العجز الدولي والعربي عن الرد، فإن العودة إلى مسار التطبيع أصبحت أكثر ارتباطًا بمستقبل القضية الفلسطينية، مما يعني أن هذه الخيارات أصبحت مفروضة ومطروحة للنقاش. وفي هذا السياق، تتمثل أبرز ملامح ردود الفعل الإقليمية والدولية بعد الحرب (الإسرائيلية) على غزة في النقاط الآتية:

1. **الموقف الدولي:** منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب بين (إسرائيل) وحركة حماس في غزة، تشكلت محاور المواجهة على الصعيد الدولي بشأن هذه الحرب، إذ وجدت كل من روسيا والصين نفسيهما في مواجهة تكتل يضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وقد تجلى ذلك في المعركة الدبلوماسية التي جرت بين الطرفين في مجلس الأمن، ففي ١٧ و١٨ تشرين الأول ٢٠٢٤، صوت مجلس الأمن على مشروعين للقرار؛ الأول كان مدعومًا من عدد من الدول العربية، لكنه لم يحصل على العدد الكافي من الأصوات لاعتماده، أما الثاني، فقد قدمته البرازيل وصوت عليه أعضاء المجلس، لكنه لم يمر بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ضده[28].

أ. **الولايات المتحدة الأمريكية**

أعلنت واشنطن أن (إسرائيل) تُعد جزءًا من الأمن القومي الأمريكي، وتمثل امتدادًا له في منطقة الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك، قامت الولايات المتحدة بتعزيز قواتها العسكرية بالتعاون مع حلفائها في إطار الحرب على غزة، في ظل التنافس بين القوى الدولية في المنطقة، كما قدمت الدعم لـ (إسرائيل) بأنواع الأسلحة والإمدادات العسكرية منذ بدء عملية طوفان الأقصى، ووفّرت غطاءً سياسيًا ودبلوماسيًا وإعلاميًا لدعم (إسرائيل)، ومنعت صدور أو تنفيذ أي قرار من الأمم المتحدة لا يتماشى مع مصالحها ومصالح (إسرائيل)، كما عملت الولايات المتحدة على منع دخول أي أطراف إقليمية أو دولية في الصراع لدعم المقاومة الفلسطينية، وقامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات مالية لـ(إسرائيل) بمبلغ 4.14 مليار دولار أمريكي، فضلًا عن 4.26 مليار دولار أخرى، معظمها مخصص للأسلحة والمعدات العسكرية[29].

كما اتضح، كان هناك عدم استجابة من الإدارة الأمريكية لمطالب المتظاهرين والاعتصامات التي نظمها الطلاب المؤيدون لوقف الحرب على الفلسطينيين في غزة، ووقف إمداد (إسرائيل) بالأسلحة، وتم اتهام المتظاهرين باللجوء إلى العنف ومعاداة السامية دون مبرر، مع تجاهل التأثير السلبي لهذه المظاهرات على تصويت "جو بايدن" في الانتخابات الرئاسية المقررة في تشرين الثاني / نوفمبر 2024 كما إن هناك عدم احترام لحرية الرأي والتظاهر، وذلك تلبيةً لمطالب جماعات الضغط اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة و(إسرائيل)، الذي يستمر فيه

التوافقات الأمريكية (الإسرائيلية) للقضاء على القوة العسكرية والسياسية لحماس في قطاع غزة، من دون تهديد لأمن (إسرائيل) في المستقبل[30].

**ب. الاتحاد الأوروبي**

سارعت الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا) فضلًا عن بريطانيا، إلى تقديم الدعم العسكري والسياسي لـ(إسرائيل)، وعدت حركة حماس منظمة إرهابية يجب القضاء عليها عسكريًا وسياسيًا في بداية الحرب، وكان موقف هذه الدول متوافقًا مع الموقف الأمريكي (الإسرائيلي)، لكن مع استمرار الحرب (الإسرائيلية) على قطاع غزة، بدأت تظهر تباينات في مواقف الدول الأوروبية، سواء فيما بينها أو مع الموقف الأمريكي، وقد أسفرت الحرب عن استشهاد وإصابة عشرات الآلاف من المدنيين، معظمهم من الأطفال والنساء، فضلًا عن تدمير غير مسبوق للمرافق العامة والأحياء السكنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومقار الأونروا ودور العبادة، مما أدى إلى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[31].

**ج. روسيا**

لم تقتنع روسيا منذ البداية بأن حرب (إسرائيل) على قطاع غزة هي دفاع عن النفس، كما هو موقف الولايات المتحدة وأوروبا التي تتبنى موقف (إسرائيل) في هذا الشأن، إذ ترى روسيا أن (إسرائيل) دولة احتلال تواجه حركة مقاومة فلسطينية، وقد رفضت المشاريع والقرارات التي تصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وفي هذا السياق، استقبلت روسيا قادة حماس والجهاد الإسلامي، وعقدت اجتماعًا للمصالحة بين حركتي حماس وفتح في موسكو، كما طالبت باستمرار بوقف القتال، ورفع الحصار، ومنع التهجير القسري، وعدم عرقلة المساعدات الإنسانية لسكان غزة، وأيدت روسيا العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وفي ظل الاستخدام المفرط من الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) وتعطيل معظم القرارات التي صدرت من الأمم المتحدة لصالح الفلسطينيين، دعت روسيا إلى ضرورة إصلاح الخلل في النظام العالمي وهيمنته[32].

**د. الصين**

يتوافق الموقف الصيني إلى حد كبير مع الموقف الروسي بشأن الحرب (الإسرائيلية) على غزة وما نتج عنها من فظائع، فقد حذرت الصين من اتساع نطاق الحرب في المنطقة، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر جسيمة على أمن واستقرار دولها ومصالح شركائها، وفي هذا السياق،

اقترحت الصين القيام بوساطة بين (إسرائيل) والفلسطينيين، إلا أن هذا الاقتراح لم يُؤخذ بعين الاعتبار، نظرًا لإدراك الأطراف المعنية لعدم امتلاك الصين أدوات ضغط كافية على (إسرائيل) في ظل الدعم الأمريكي والغربي القوي لها، وتركز الصين في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتؤيد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية ووفقًا للقانون الدولي.

2. **الموقف الإقليمي:** تباينت مواقف القوى الإقليمية الكبرى فيما بينها، وذلك تبعًا لمدى انخراطها في الحرب أو التأثيرات المحتملة لهذه الحرب على مصالحها ومكانتها وطموحاتها، وذلك على النحو الآتي:

**أ. بالنسبة لـ (إسرائيل)**

تمثل الطرف الآخر في الصراع مع حماس والتنظيمات الفلسطينية، كان من المتوقع أن تتمسك بأهداف محددة تسعى لتحقيقها، وأهمها إسقاط حكم حماس في غزة لضمان عدم استمرار التهديد على المناطق المتاخمة للقطاع، واستعادة المحتجزين في غزة، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، أصرت على استخدام أعلى درجات القوة العسكرية وصولًا إلى الغزو البري، بغض النظر عن التكلفة المتوقعة من أرواح جنودها، أو عن القوانين الدولية الإنسانية التي تحمي حقوق المدنيين في حالات الحرب، وقد رفضت (إسرائيل) مرات عدة منذ بداية الحرب طلبات الهدنة الإنسانية، وحينما سمحت بتمرير بعض المساعدات الإنسانية نتيجة ضغوط دولية وإقليمية، عمدت إلى تمرير عدد محدود من الشاحنات بشكل غير منتظم.

**ب. موقف إيران**

تتمتع معظم القوى الدولية والإقليمية بقناعة راسخة بأن إيران هي طرف مباشر في الحرب، فقد جاء تنفيذ حركة حماس لعملية طوفان الأقصى نتيجة للمساعدات المستمرة التي قدمتها إيران لحركتي حماس والجهاد، التي شملت التمويل والتسليح والتدريب على مدى سنوات، ومنذ بداية الحرب، نفى المرشد الأعلى الإيراني "علي خامنئي" أي ضلوع لإيران في تحريض حماس أو حتى علمها بالعملية مسبقًا، ومع وصول الأساطيل الأمريكية إلى مسرح المواجهة في البحر المتوسط، وتوجيه رسائل واضحة لإيران بعدم التورط في الحرب، اضطرت إيران لوضع قيود على تحركات حلفائها في المنطقة، رغم تهديداتها المتكررة بعدم السماح بسقوط حكم حماس في غزة، وقد أصبح

واضحًا أن تأثير الردع الأمريكي كان كبيرًا، حيث استمرت الضربات الموجهة لـ(إسرائيل) من جانب حزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن، فضلًا عن الضربات التي نفذتها فصائل المقاومة في سوريا والعراق[33].

**ج. موقف تركيا**

فاجأت حرب غزة تركيا وأثارت ارتباكًا واضحًا في موقفها تجاه النزاع في البداية، وعبّر الرئيس رجب طيب أردوغان عن إدانته العامة للعنف بين الطرفين، داعيًا إلى التهدئة دون توجيه اللوم لأي طرف، ولكن بعد أن اتضح له أن أحزاب المعارضة التركية تسعى لاستغلال الوضع للتأثير على فرص حزبه في الانتخابات المحلية التركية، عاد إلى مواقفه التي تتماشى مع مشاعر الشارع التركي المؤيدة لحماس بشكل واضح، كما استدعى سفيره في (إسرائيل) للتشاور، ووصف (إسرائيل) في مناسبات سياسية وإعلامية متعددة بأنها دولة هشة تعتمد على الدعم الغربي[34].

يعكس هذا الموقف التركي في تطوراته حالة من التحول في كيفية التعامل مع أزمة كان يصعب التنبؤ بنهايتها، إذ يسعى صانع القرار التركي إلى الحفاظ على فاعليته داخليًا وإقليميًا، من خلال تقديم نفسه كمدافع عن الإسلام والمسلمين، على أمل أن يكسب بذلك تأييدًا شعبيًا داخل البلاد وخارجها في الدول الإسلامية، ولكنه في المقابل يخشى من تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بلاده منذ سنوات عدة نتيجة العقوبات المحتملة التي قد تفرضها عليه الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب، كعقوبة له على مواقفه [35].

## ثانيًا: التعاون الإقليمي في المنطقة بعد حرب غزة (الفرص والتحديات)

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، زادت حدتها بعد حرب غزة، مما فتح الباب أمام فرص جديدة وتحديات معقدة للدول العربية، من جهة، تقدم الأزمات المتكررة فرصة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات رئيسة، مثل إعادة الإعمار، وتحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز الأمن الإقليمي، كما يمكن استغلال الموارد الطبيعية المشتركة وتوسيع الشراكات الاقتصادية للتخفيف من التوترات وتعزيز الاستقرار.

ومن جهة أخرى، تواجه الدول العربية تحديات كبيرة تعرقل تحقيق هذه الفرص، منها الانقسامات السياسية الداخلية والخارجية، وتفاوت الأولويات الوطنية، واستمرار حالة عدم الثقة بين الأطراف المتنازعة، كما إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في العديد من دول المنطقة تضع

قيودًا إضافية على المشاركة الفعّالة في المبادرات الإقليمية، فوسط هذه التناقضات، تبرز الحاجة إلى رؤى شاملة وإرادة سياسية مشتركة لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، ومعالجة التحديات التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة حرب غزة، برزت فرص عدة لتعزيز التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، تشمل[36]:

1. إعادة إعمار غزة: تتطلب جهود إعادة الإعمار تنسيقًا بين الدول العربية والمجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي والفني، مما يعزز التعاون في مجالات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.
2. تعزيز الحوار السياسي: ترى بعض الدول العربية أن لديها فرصة للعب دور الوسيط في مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)، مما يسهم في تحقيق استقرار إقليمي، من وجهة نظرها.
3. التعاون الأمني: يمكن للدول العربية التنسيق لمكافحة الإرهاب والتطرف، لا سيما مع التهديدات المشتركة التي تواجهها، مما يعزز الأمن الجماعي.
4. التكامل الاقتصادي: فتحت الأزمات المجال لتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة، التجارة، والبنية التحتية، مما يدعم التنمية المستدامة.
5. المبادرات الإنسانية: تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين في غزة يعزز التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، ويعكس التضامن الإقليمي.

كما خلقت الحرب عدة تحديات جاء من أبرزها الآتي [37]:

1. الإنسانية والاقتصادية: الحرب أسفرت عن دمار هائل في غزة، مما يتطلب استثمارات ضخمة في إعادة الإعمار، وتوفير المساعدات الإنسانية، كما إن الدول العربية تواجه ضغوطًا لتخصيص موارد مالية ضخمة رغم الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول في المنطقة.
2. التوترات السياسية والإقليمية: انقسامات داخلية بين الدول العربية بشأن كيفية التعامل مع الوضع الفلسطيني تعرقل التنسيق الفعّال، علاوة على ذلك، تستمر التوترات بين الفصائل الفلسطينية (حماس وفتح) مما يعقد جهود الوصول إلى تسوية سياسية شاملة.

3. تأثيرات التدخلات الأجنبية: التدخلات الأجنبية، من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، تزيد من تعقيد الوضع في الشرق الأوسط، وهذه التدخلات غالبًا ما تسهم في تأجيج الصراع بدلًا من إيجاد حلول سلمية.
4. استمرار الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي): استمرار الصراع وعدم التوصل إلى حلول عادلة يزيد من تفاقم الأوضاع، فحالة الجمود السياسي والعسكري تجعل من الصعب تحقيق استقرار دائم، وتضع الدول العربية في موقف حساس بين دعم القضية الفلسطينية وضغوط علاقاتها القوى الدولية الضاغطة باتجاه التطبيع مع (إسرائيل).

## ثالثًا: رؤية مستقبلية للأمن الإقليمي في أعقاب حرب غزة

تشهد منطقة الشرق الأوسط حالة من التوتر المتصاعد بتأثير الحرب في غزة، مما يجعل الأمن الإقليمي في مفترق طرق حساس، فهذا الصراع لا يقتصر تأثيره على الأطراف المباشرة فحسب، بل يمتد ليشمل تداعيات أوسع على الدول المجاورة والفاعلين الإقليميين، مع تصاعد المخاوف من انجرار المنطقة إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في ظل هذا الواقع، تبرز ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل الأمن الإقليمي، تتراوح بين التصعيد المستمر، وتهدئة مؤقتة مع استمرار الانقسام، وصولًا إلى إمكانية تحقيق تسوية إقليمية شاملة، وتحليل هذه السيناريوهات يوضح الاتجاهات المحتملة التي قد تتخذها المنطقة، بناءً على تطور الأحداث ومواقف الأطراف المعنية، وذلك على النحو الآتي:

**السيناريو الأول:** تصعيد شامل وزيادة التوترات الإقليمية

قد تفضي تأثيرات حرب غزة إلى تصعيد أوسع يشمل فاعلين إقليميين مثل حزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن، والفصائل المسلحة في العراق، مع دخول قوى مثل إيران و(إسرائيل) في مواجهات مباشرة أو غير مباشرة، وقد تأتي تداعيات ذلك السيناريو في اشتداد النزاعات الطائفية في المنطقة، مع ارتفاع معدلات النزوح واللجوء إلى الدول المجاورة، مما يثقل كاهلها اقتصاديًا وأمنيًا، واحتمال تدخل عسكري دولي لإعادة ضبط التوازن الإقليمي، مما يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وتحول المنطقة إلى بؤرة نزاع دائم يؤثر في الأمن العالمي.

**السيناريو الثاني:** استمرار الوضع الراهن مع تفاقم الأزمات

مع بقاء الصراع محصورًا في غزة، دون تصعيد إقليمي كبير، وعودة (إسرائيل) إلى عملياتها العسكرية وحصارها، قد يؤدي ذلك إلى زيادة التدهور الإنساني في غزة مع تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تصاعد موجات الغضب الشعبي في الدول المجاورة، مما يهدد استقرارها الداخلي، مع بقاء المنطقة في حالة توتر مستمر دون حلول سياسية تلوح في الأفق، وعليه تشكل إدامة الأزمة كملف مفتوح يزيد من هشاشة الأمن الإقليمي.

**السيناريو الثالث:** وساطة إقليمية ودولية لاحتواء النزاع

قد تدخل قوى إقليمية ودولية بشكل أكثر جدية لإيجاد تسوية مؤقتة أو طويلة الأمد، وبدء عملية سياسية، مما يسهم في تهدئة مؤقتة في غزة مع وعود بتحسين الأوضاع الإنسانية، وتعزيز دور الدول الوسيطة مثل مصر وقطر في رسم ملامح الحلول الإقليمية، وانخفاض حدة التوترات الإقليمية. وتحقيق استقرار نسبي، كما يمكن من تهدئة الأوضاع بشكل نسبي، مع بقاء احتمالية التصعيد في حال عدم تنفيذ الالتزامات أو حل القضايا الجذرية.

وعليه يمكن القول إن، السيناريو الأكثر واقعية هو استمرار الوضع الراهن مع تفاقم الأزمات في ظل استمرار الحرب في غزة، يبدو أن السيناريو الأكثر احتمالًا هو بقاء الصراع محصورًا داخل حدود القطاع، مع إمكانية عودة العمليات العسكرية (الإسرائيلية) وردود الفعل من الفصائل الفلسطينية، دون تصعيد شامل يشمل أطرافًا إقليمية أخرى، وهذا السيناريو يعكس رغبة معظم الأطراف الإقليمية والدولية في احتواء الصراع ومنع انتشاره إلى دول الجوار، لا سيما مع التركيز على تحقيق مصالحها السياسية والأمنية من دون الانخراط المباشر في الأزمة، مما يؤدي استمرارية التوترات على الحدود (الإسرائيلية) مع لبنان وسوريا، مع احتمالات محدودة لتصعيدات قصيرة المدى لكنها لن تصل إلى نزاع شامل.

## الخاتمة

ستمثل الحرب في غزة فاصلة مهمة في التفاعلات الإقليمية، فنتائجها جعلت الأطراف الإقليمية والدولية كلها تعمل على تسخيرها لصالحها، من تركيا إلى (إسرائيل)، والولايات المتحدة والصين وإلى ما ذلك، كما إن حجم الخلافات ترتفع ويتوقع أن تسير نحو الضغط دوليًا على جعل (إسرائيل) الطرف الأكثر هيمنة أمنيًا من خلال الاتفاقات الثنائية (اتفاقات إبراهام)، ولكن بالمقابل

فإن ضغف الجهات التي تتبنى المقاومة في الوقت الحاضر لا يعني بأي حال من الأحوال انكسارها، وانكفاءها، ولذلك ستبقى الدول التي تعارض (إسرائيل) لها دور محوري ومهم في منع سيطرة أي طرف على مجريات الأمور، ويتوقع أن تستمر حالة الجذب والشد في المنطقة نتيجة لهذه الحرب، ولا يتوقع أن يكون هناك طرف مهيمن في القريب.

## الاستنتاجات

خلص الباحث إلى عدد من الاستنتاجات، التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. إن الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط قبل حرب غزة كان يمثل مشهدًا معقدًا تتداخل فيه مجموعة من العوامل الجيوسياسية والتاريخية، رغم المحاولات العديدة لتحقيق الاستقرار من القوى الإقليمية والدولية، ظل الوضع الأمني هشًا بسبب استمرار الصراعات المزمنة، أبرزها القضية الفلسطينية، فضلًا عن التنافس الإقليمي بين القوى الكبرى مثل إيران والسعودية وتركيا، التي سعت كل منها لتعزيز نفوذها في المنطقة، كما إن التحولات العالمية، مثل التراجع التدريجي للانخراط الأمريكي في المنطقة، وصعود الصين وروسيا، أضافت طبقات جديدة من التعقيد، وفي ظل غياب آليات للتعاون الإقليمي الفعّال، تبقى المنطقة معرضة للتوترات المتزايدة والمخاطر المرتبطة بها، مما يجعل أي تطور قد يؤدي إلى تصعيدات مفاجئة، ومن هنا، يبقى تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط رهينًا بتجاوز هذه الديناميكيات المعقدة، والتوصل إلى حلول سياسية شاملة للأزمات المستمرة.
2. تعد عملية "طوفان الأقصى" وتداعياتها من الأحداث الفارقة التي لا تقتصر تأثيراتها على الصراع الفلسطيني–(الإسرائيلي) فحسب، بل تمتد لتشمل السياقات الإقليمية والدولية بشكل عام، فقد أسفرت هذه الحرب عن تغيرات دراماتيكية في مواقف القوى الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، مما أبرز تباينًا حادًا على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري، كما أسهمت الحرب في تكثيف الانقسامات داخل الدول العربية، إذ أعادت الجدل فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والمواقف المتباينة تجاه القضية الفلسطينية.
3. وعلى المستوى الإقليمي، كشفت الحرب عن فجوات عميقة في التفاعلات السياسية والاقتصادية، مما يعكس عجزًا في التنسيق الفعّال بين دول المنطقة في مواجهة التحديات

المستمرة، في حين قدمت الحرب أيضًا فرصًا لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات إعادة الإعمار، التكامل الاقتصادي، وتعزيز الأمن الجماعي، إلا أن هذه الفرص تبقى رهينة لمجموعة من التحديات المعقدة، أبرزها الانقسامات السياسية، التضخم في الأزمات الاقتصادية، والتدخلات الأجنبية التي غالبًا ما تزيد الأمور تعقيدًا.

4. أما على الصعيد الدولي، فقد كشفت الحرب عن استمرار الهيمنة الأمريكية على الساحة السياسية، مع تباين واضح في مواقف القوى الكبرى مثل روسيا والصين التي سعت إلى توجيه النقد ضد السياسات (الإسرائيلية)، مما يعكس تباينًا حادًا في النظرة للشرعية الدولية وأولويات القوى العظمى، وفي هذا السياق، يبدو أن الحرب قد تكون نقطة تحول نحو مزيد من الصراع الأيديولوجي والدبلوماسي بين القوى العظمى، مع بقاء القضية الفلسطينية كعنصر مركزي في هذه التفاعلات.

5. أحدثت حرب غزة تحولات رئيسة في الأمن الإقليمي والدولي، إذ ظهرت العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تمس أمن واستقرار المنطقة بشكل مباشر، فمن الناحية العسكرية، أظهرت المقاومة الفلسطينية قدرة على الصمود والتكيف، رغم الدعم الواسع الذي تلقته (إسرائيل)، وهو ما أضاف بُعدًا جديدًا للمواجهات في الشرق الأوسط. على الصعيد الإقليمي، أدت الحرب إلى تغييرات في تحالفات القوى الكبرى، وأثرت في التوازنات السياسية في المنطقة، وأسهمت على المستوى الدولي في زيادة التعاطف مع القضية الفلسطينية، لا سيما في العالم الغربي. أما اقتصاديًا، كانت تداعيات الحرب واضحة في ارتفاع أسعار النفط والتضخم، مما فاقم الأوضاع الاقتصادية في الدول المجاورة، فضلًا عن التأثيرات الاجتماعية التي تفاقمت في ظل تزايد الفقر والضغط على الأسواق المحلية، كما إن تداعيات هذا الصراع تؤكد أهمية استقرار المنطقة في ظل المتغيرات المستمرة، وحاجة الأطراف الدولية والإقليمية للتعامل بحذر وواقعية لمواجهة التحديات الأمنية والإنسانية والاقتصادية التي خلّفها الصراع.

ونتيجة لذلك نجد أن فرضية البحث، التي تتمثل في أن حرب غزة قد أنتجت تحولات جوهرية في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، إذ أعادت تشكيل العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية، وعززت التحديات التي تهدد الأمن الإقليمي، مما يزيد من حجم التعقيدات أمام استراتيجيات تحقيق الاستقرار الاقليمي في المستقبل، قد تم التحقق من صحتها نتيجة

التغيرات التي ألقت بظلالها على الأمن القومي لدول الشرق الأوسط سواء على المستوى السياسي والاقتصاد، إذ نجد أن الدول الدولية قد تأثرت نتيجة الحرب.

## المصادر


(1) مصر والسعودية وتركيا ومثلثات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024، متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/5469.aspx

(2) حبيبة ضياء الدين، تنافس القوى العظمى: إعادة التوازن في الشرق الأوسط، مركز الحبتور، 2023، متاح على الرابط:
https://www.habtoorresearch.com/ar/programmes/تنافس-القوى-العظمى /

(3) انظر:
Andrei Baklanov, Security in the Gulf Area: Russia's New Initiative, Valdai Discussion Club, August 6, 2019. https://valdaiclub.com/a/highlights/security-in-the-gulf-area-russia-s-new-initiative/?utm_source=chatgpt.com

(4) Baykar, Hamdullah. "China-U.S. Rivalry Enters a New Phase in the Middle East." Carnegie Endowment for International Peace, 2023. https://carnegieendowment.org/sada/89789

(5) Recession in Russia Deepens: Evidence from an Alternative Tracker of Domestic Economic Activity." CEPR, February 14, 2023. https://cepr.org/voxeu/columns/recession-russia-deepens-evidence-alternative-tracker-domestic-economic-activity.

(6) Dalay, Galip. "Great Power Competition in the Middle East: A Visionless Contest?" Middle East Council on Global Affairs, March 6, 2023. https://mecouncil.org/publication/great-power-competition-in-the-middle-east-a-visionless-contest.

(7) Olsen, Nathan P. "Preserving U.S. Military Advantages in the Middle East." The Washington Institute, 2023. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/preserving-us-military-advantages-middle-east.

(8) محمد عز العرب، القضايا العشرة، اتجاهات تفاعلات دول لإقليم خلال 2023، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024، متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/21083.aspx .

(9) محمد عز العرب، الاستدارة الإقليمية: كيف تصاعدت التهدئة بين القوى الرئيسية في الشرق الأوسط؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024، متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/21120.aspx .

(10) دعم أمريكي للحل السياسي في ليبيا.. فهل يدعم إجراء الانتخابات في موعدها؟، قناة الغد، 2021، متاح على الرابط: https://www.alghad.

(11) أحمد يوسف أحمد، احتمالات تسوية صراعات الشرق الأوسط في 2023، 2023، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط: https://futureuae.com/ar.

(12) Omar Rahman, THE EMERGENCE OF GCC-ISRAEL RELATIONS IN A CHANGING MIDDLE EAST,https://www.brookings.edu/articles/the-emergence-of-gcc-israel-relations-in-a-changing-middle-east/ ,2024.

(13)حسن عمر عبد الرحمن، الشرق الأوسط في مهب النيران، مجلس: الشرق الأوسط للقضايا العالمية، متاح على الرابط: https://mecouncil.org/ar/blog_post

(14) عدنان أبو عامر، معركة غزة الأخيرة وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع127، 2021، متاح على الرابط: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651444?utm_source=chatgpt.com

(15) بركات النمر العبادي، حالة إسرائيل بعد طوفان الأقصى، وكالة عمون الإخبارية، 2024، متاح على الرابط: https://www.ammonnews.net/mobile/article/888647

(16) هاجر أيمن، الحرب الإسرائيلية على غزة ومأزق النظام الدولي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024، متاح على الرابط: https://ecss.com.eg/47490/

(17) الحرب على غزة .. التداعيات الإقليمية وسؤال السيناريو القادم، معهد السياسة والمجامع، 2023، متاح على الرابط: https://politihttps://politicsociety.or

(18) بهاء العوام، 5 متغيرات أفرزتها حرب غزة في بريطانيا خلال 6 أشهر، مجلة اندبندات العربية، 2024، متاح على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/56

(19) ممدوح سلمان، تداعيات حرب غزة على أمن البحر الأحمر، مجلة آفاق مستقبلية ، ع4، 2024، ص5.

(20) عام على حرب غزة.. صراع إقليمي يتسع وقتال يتواصل بلا أفق للنهاية، 2024، متاح على الرابط: https://asharq.com/politics/102538

(21) سيناريو الصدمة :لماذا تخشى أسواق الطاقة العالمية توسع حرب غزة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2024، متاح على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/I

(22) IMF, Israel-Hamas war affecting regional economies, warns IMF . https://www.aljazeera.com/news/2023/10/25/israel-hamas-war-already-affecting-regional-economies-imf-head

(23) Hanna Ziady, IMF says Israel-Hamas war likely to hit neighboring economies. https://edition.cnn.com/2023/10/25/economy/economic-impact-israel-hamas-war/index.html

(24) منال محمود خيري، التداعيات الاقتصادية الإقليمية والعالمية للحرب الإسرائيلية على غزة، مجلة السياسية الدولية، 2024، متاح على الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/19736.aspx.

(25)Expected socioeconomic impacts of the Gaza war on neighbouring countries in the Arab region, ESCOW, 2024, https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/01/expected-socioeconomic-impacts-gaza-crisis-neighbouring-countries-arab-region-english.pdf

(26) Mar Labor Jordanian the in, 2016–2010: Jordan in creation job and employment of structure The, Salami. C and Assad. Oxford, Press University Oxford, Resilience and Fragility Between: R2019, p90.

(27) إسراء أحمد إسماعيل، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب في غزة.. الدوافع والمآلات، مركز دعم متخذي القرار، آفاق استراتيجية، ع8، 2023، ص6.

(28)Arab Peace Initiative: HOW Arab Leadership Could Design a Peace Plan in Palestine and Israel , Carnegie, 2023, AVALIABLE IN: https://carnegieendowment.org/2023/11/17/arab-peace-initiative-ii-how-arab-leadership-could-design-peace-plan-in-israel-and-palestine-pub-91047

(29) إسراء أحمد إسماعيل، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب في غزة.. الدوافع والمآلات، مركز دعم متخذي القرار، آفاق استراتيجية، ع8، 2023، ص6.

(30)إسراء أحمد إسماعيل،موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب في غزة.. الدوافع والمآلات، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(31)بيرم جمال غزال، الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية: الحرب على غزة انموذجًا، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2024، متاح على الرابط: https://mediterraneancss.uk/11/09/2024-the-european-_position-the-palestinian-war-gaza/

(32) حنان أبو سكين، المواقف الإقليمية والدولية من الحرب على غزة .. المحركات والدوافع، مجلة السياسية الدولية، 2023، متاح على الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/19711.aspx

(33) علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الخارجية الإيرانية في ضوء حرب غزة، مجلة آفاق استراتيجية، مركز دعم متخذي القرار، ع9، 2023، ص37.

34 أسماء رفاعي الشحري، حرب غزة وغياب فرص الوساطة التركية، مجلة آفاق استراتيجية، مركز دعم متخذي القرار، ع8، 2023، ص85.

(35)رانج علاء الدين، ما بعد الوساطة: إعادة النظر في بناء السلام في الشرق الأوسط موجز قضية، سبتمبر 2024، مجلس الشرق الأوسط للقضايا العالمية، متاح على الرابط: https://mecouncil.org/ar/publication/%

(36) هشام ملحم، حرب غزة وتداعياتها الإقليمية والعالمية، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 2023، متاح على الرابط: https://agsiw.org/ar/the-war-in-gaza-and-its-regional-and-world-impact-arabic/

(37) عمر التبيس، مصير غزة بعد الحرب.."إسرائيل تمارس رد فعل متشنج والمجتمع الدولي مشلول بسبب التحولات الجيوسياسية"، 2023، متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/%/ .